البشرية بين النازيين الجدد والإرهابيين الجدد

القاعدة استفادت من النت كأداة عولمية لتبث سمومها بين الشبان

كيف يمكن للإسلام أن ينتعش وللبشرية أن يسودها السلام والإخاء في ظل انتشار ثقافة الكرهية والتعصب؟

أكثر خبر إثارة للحزن في الأسبوع الماضي كان خبر مقتل الطالب القطري بإنجلترا, واسمه محمد الماجد (16 سنة) الذي يدرس اللغة الإنجليزية في مدرسة صيفية وكان يكمل آخر أسبوع له ضمن برنامج اللغات المكثف الذي يستغرق خمسة أسابيع, ولقد تمت مهاجمته من قبل بعض الشباب البريطانيين المخمورين, إثر مشادة كلامية خارج ناد للطلاب الأجانب.

ليلى الأحدب

قرأت الخبر في صحيفتين: الأولى صحيفة الشرق الأوسط (27/ 8/ 2008) التي نقلت عن مراسلي الصحف البريطانية عن صاحب مطعم كباب محاذ للنادي أن الشباب المحليين كانوا قد بدؤوا باحتساء الخمر أمام المطعم, وعندما طلب منهم الابتعاد شتموه, وفي هذه الأثناء اقتربت سيارة شرطة فطلب صاحب المطعم منهم مراقبة هؤلاء الشبان فوعدوه أن يفعلوا لكنهم غادروا المكان بسرعة, وخلال أقل من ساعة هاجم المخمورون الماجد من دون أي مبرر, وقال صديق المتوفى وهو قطري مثله: إنهم كانوا ينادونني بصدام حسين وأسامة بن لادن, وكنا فقط نريد أن ننجو منهم ولكنهم استمروا في مهاجمتنا ولم نستطع الفرار منهم.

صحيفة الحياة نقلت في عددها الصادر بتاريخ 28/ 8/ 2008 عن شاب سعودي زميل للمتوفى أنه تعرض هو الآخر للضرب, وأنه لا يعرف سبباً للهجوم ولا يرى تفسيراً لما حصل سوى أنه هجوم عنصري وأنه قرر ألا يزور بريطانيا بعد اليوم, وأضاف أنه حضر ليرى ما حصل لزميله فما كان من أحد أفراد العصابة المخمورين إلا أن اعتدى عليه بزجاجة كانت بيده تسببت في شج بالرأس استدعى خياطة بست غرز.

وزميل آخر أخبر «الحياة» أن الماجد لم يبدر منه أي سلوك سيئ, وأنه كان ضعيفاً قليلا في نطق الإنجليزية, وقام الشباب المخمورون باستفزازه قائلين: لماذا تنظر إلينا؟ فقال القليل مثل: لم أنظر إليكم, وتأسف لهم إن كان نظر من دون قصد, فردوا عليه: نحن نريد أن تحدث لنا مشكلة معك, فقال: أنا لا أريد، ثم تهجموا عليه ولكموه على الرأس حتى سقط واصطدم رأسه بالرصيف بشكل قوي,مما أدى إلى حدوث نزيف في الرأس, ومن ثم أصيب بإغماء قبل أن يصل رجال الإسعاف.

نقلت بعض ما جاء في الخبرين لكي يكون تحليلي واضحاً للقارئ الذي لم يطلع عليهما, كي أطرح بعض التساؤلات والاقتراحات التي تمنع تكرار ما حدث, دون أن أنسى الدعاء بالرحمة للمتوفى والصبر لأهله وقبل كل شيء رجائي أن ينال هؤلاء المعتدون ما يستحقون من الجزاء.

كثيرون ممن يملكون بعض المال الزائد يحبّذون إرسال أولادهم إلى بريطانيا أو إلى أي بلد ناطق باللغة الإنجليزية لتعلمها بين أهلها, ولا مانع من ذلك - برأيي - شرط وجود أقارب أو معارف بالنسبة للأهل أنفسهم, فالمؤسسات التي تقدم عروضاً مغرية بالنسبة للشباب ربما يكون هدفها المادة بالدرجة الأولى, لذلك فلن تكون مسؤولة عن متابعة تصرفات هؤلاء الأحداث بالشكل المطلوب, ومن يذهب لتلك البلاد يتعرض لثقافة مختلفة كلياً عن الثقافة العربية, ومن المعلوم أنه في البلدان الأوروبية يوجد برامج مبادلة بين الطلاب تتم بين المدارس في بلد أوروبي وبلد أوروبي آخر, لكن تبقى الثقافة الأوروبية متشابهة إلى حد كبير, وبالرغم من أن الشاب الفرنسي مثلا لن يجد اختلافاً جارحاً بينه وبين الشاب البريطاني, فقد نال شابان فرنسيان (كلاهما في سن 23) في شهر يونيو الماضي نفس مصير الشاب القطري بعد أن تم حرق شقتهما إثر تعرضهما للطعن عشرات المرات في الرأس والعنق والجذع, وذلك لإخفاء الجريمة لتبدو أنها حادث حريق فقط.

من المهم جدا أن تتم تهيئة هؤلاء الشبان الصغار قبل السفر ومنحهم فكرة وافية عما يمكن أن يتعرضوا له هناك, ويأتي في مقدمة ذلك تحذيرهم من استخدام كل ما يضر العقل أو الاقتراب ممن يتعاطى أي مادة تذهبه, خاصة الكحول والمواد المشابهة بتأثيرها، ومن الخطأ أن ترسل حدثاً ساذجاً إلى حيث لا يوجد رقابة عليه ولا وجود لشخص ناضج مسؤول عنه، وكما أنه من المفروض على الأهل تنبيه أولادهم إلى كل الأمور التي تختلف بين البيئة العربية والبيئة الغربية التي سوف يذهبون إليها حتى لو كان سفرهم مجرد شهر أو حتى أقل, فإنه من المفروض على هؤلاء الأهل الإحاطة بقوانين تلك البلاد, فسفر أولادهم ليس مجرد رحلة ترفيه بقدر ما هي رحلة تعلم وتربية وتبادل خبرات حياتية, والسؤال المطروح في حالة الشاب القطري: إذا كان القانون البريطاني عادلا فماذا لو وجدت به ثغرة قانونية تجعل عقوبة هؤلاء مخففة إذا ثبت أنهم قاموا بجريمتهم تحت تأثير المسكر؟

الأمور التي يمكن استقراؤها من ثنايا الخبر أيضاً أن هناك نوعاً من التجمهر قد تم بدون داع مما عرض الشاب السعودي للضرب بزجاجة خمر سبب له جرحاً في فروة الرأس, وكان من الأجدى التفرق لطلب النجدة أو الإسعاف بأسرع ما يمكن.

كذلك ما قاله زميل المتوفى من قلة معرفته باللغة رغم أنه في الأسبوع الأخير للدورة يجعلنا نتساءل: هل الهدف فعلا تكثيف تعلم اللغات أم إن الموضوع تجاري بحت؟ وإذا كان الشاب لا يتقن لغة القوم فأين نحن من القول المأثور:(من تعلم لغة قوم أمن شرهم)؟ والمقصود من هذا السؤال أنه كان من الأفضل البدء بتعليم الشاب العربي اللغة الإنجليزية في بلده ثم بعد أن يتعلم الأساسيات من المفردات والعبارات يمكن من السفر لتعلم المزيد في البلد الذي يريد, مع وجود رعاية مباشرة من المؤسسة المسؤولة عن سفره.

طبعاً لا تخلو هذه الجريمة من عنصرية, فالشاب العربي عموماً صار متهماً بأنه أسامة بن لادن أو صدام حسين, ومن الضروري أن يكون للبلاد الغربية, التي تكسب الكثير من المال من دورات كهذه أو حتى من وجود الشباب سواء كان مبتعثاً على حساب بلده أو مرسلا على نفقة أهله, دور للاهتمام بوجود هؤلاء الأحداث فلماذا مثلا لم تتدخل دورية الشرطة كما طلب منهم صاحب المطعم؟ ولماذا لا تعمل البلاد العربية والغربية متعاونة على النهوض بثقافة تقبل الآخر؟ يد واحدة لا تصفق وهذه مهمة أعظم وأنبل من أي شيء آخر على اعتبار أن البشرية كلها واحدة وما يصيب شرقها من ضرر سيعود على غربها بالتأكيد, والعكس بالعكس, فالمسؤولية مشتركة سياسية واجتماعية وأسرية في آن.

نأتي للإرهابيين الجدد الذين يتخذون الإنترنت سلاحاً للتدمير, وكلنا يعلم أن القاعدة وفروعها استفادت من النت كأداة عولمية لتبث سمومها وفكرها بين الشبان خاصة, مما أساء للإسلام والمسلمين في كل مكان, وهذا الخبر الذي نقلته صحيفة الوطن السبت الماضي ليس من السهل قراءته دون الشعور بنوع من الاستفزاز بسبب الإساءة للإسلام, فهذا المسلم الذي قام باختراق أكثر من 18 ألف موقع هولندي يظن نفسه قائماً بالجهاد على أفضل وجه, فما الذي سوف يعود على الإسلام والمسلمين من جهاده المزعوم سوى المزيد من الكره للمسلمين لأنهم مخربون وعدائيون وهمجيون؟

الآن فطن المهاجم أن يرد على إساءة النائب الهولندي صاحب فيلم (فتنة), فأدى هجومه إلى تعطيل آلاف المؤسسات والشركات والمواقع الحكومية مع حدوث ارتباك أمني, فمن يدفع فاتورة هذا الغباء المستفحل؟ وكيف يمكن للإسلام أن ينتعش وللمسلمين أن يكونوا أعضاء فعالين في مجتمعاتهم التي هاجروا إليها وللبشرية أن يسودها السلام والإخاء في ظل انتشار ثقافة الكره والتعصب؟

مع الأحداث

علي محمد راجح

«ضجيج اللقاء المشترك لن يغير شيئاً من مسيرتنا الوحدوية»

إن البيان الصادر عن اللقاء المشترك تفوح منه رائحة افتعال الأزمات وإثارة الصراعات لأنه صيغ بأسلوب مشبع بالتدليس والدجل والتضليل لوقائع الأحداث في الوقت الذي لديهم من الفكاءات الفنية والمتخصصة في كتابة البيانات الكثيرون إلا أنهم محصورون بإرادتهم في دائرة الحقد والكراهية فتجدهم يحملون الطرف الآخر كامل المسؤولية من دون براهين وكعادتهم يحاولون الظهور بصورة المعتدى عليهم، ولكن من خلال الرصد والإطلاع على ماينشر لهم من تصريحات أو أحاديث أو مقالات لعدد من قيادات أحزاب اللقاء المشترك وخصوصاً ممن في الكتلة البرلمانية للقاء المشترك نجد فيها ما يكشف عن حقيقتهم العدوانية وأساليبهم في التدليس والدجل والتضليل الإعلامي والمنافي لآداب العمل السياسي والإعلامي الذي يراعي عدم الخروج على الثوابت الأخلاقية والوطنية والمهنية، وإلا ماذا تعني تلك العبارات الواردة في بيانهم الذي حملوا فيه الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام كل المسؤولية عن القرار الذي أتخذ في جلسة مجلس النواب؟! وفي الوقت ذاته يلاحظ من خلال ما نشر وينشر عنهم ما يؤكد أنهم وبحسب الاتفاق معهم في يوم الأحد 17/ 8/ 2008 بحضور جلسة يوم الأثنين الموافق 18/ 8/ 2008م والمتفق عليها من أجل إقرار التعديلات وقائمة أسماء اللجنة العليا للانتخابات إلا أنهم لم يحضروا مما يعني تعمدهم عدم الحضور في تصريح آخر يؤكدون «على عدم تسليمهم أسماء مرشحهم لعضوية اللجنة العليا للانتخابات إلا بعد تنفيذ توجيهات فخامة الأخ الرئيس والخاصة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين»

وهناك تصريحات أخرى لهم أيضاً أكدوا فيها «أن المشترك كان على استعداد كامل للتصويت على التعديلات التي أسقطها المؤتمر في جلسة الأثنين أما الأسماء التي يتعلل بها المؤتمر كان لا يمكن أن تسلم إلا بعد أن يصبح القانون نافذاً» وهذا يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن عدم حضورهم جلسة مجلس النواب مبيت من أجل تحقيق مصالح سياسية منها ضمان إطلاق سراح المعتقلين السياسيين كافة وهذا يؤكد المساومة والابتزاز الذي أنكروه في بيانهم، وكما نلاحظ في البيان ذاته أنه أكد على أن قبول اللقاء المشترك بالتعديلات بحدها الأقل من الأدنى هو من المصلحة الوطنية وحرص على عدم تأخير موعد الانتخابات وإذا كانوا صادقين في هذا القول فلماذا لم يحضروا جلسة مجلس النواب في يوم الأثنين (كما متفق عليه معهم) فالحقيقة الثابته والواضحة عكس ذلك بل إنهم في إطار عمل تكتيكي لكسب مصالح سياسية ولو خرق الدستور والقوانين مالم فحركتهم بعدم حضور الجلسة المتفق عليها كانت من أجل الإيحاء بقدرتهم على تعطيل الاستحقاق الانتخابي فما كان من مجلس النواب الموقر إلا أن مارس صلاحيته وأقر استمرار العمل بقانون الانتخابات الناقد وأقر بناء على ذلك قائمة بأسماء أعضاء اللجنة العليا للانتخابات فكانت الصدمة والدهشة كبيرة عليهم كونهم لم يتوقعوه اعتقاداً منهم بأن الحزب الحاكم صار تحت مطرقة اللقاء المشترك ويمكنهم ابتزازه وأنهم سيجعلون من موضوع إقرار التعديلات لقانون الانتخابات وموضوع تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بمثابة البقرة الحلوب، فضرب مجلس النواب بتصرفاتهم الهوجاء غير المسؤولة وتخيلاتهم المريضة عرض الحائط ولجأ إلى استخدام حقه الدستوري فاستكمل الإجراءات وفقاً للقواعد والنظم التي تعطيه الحق في إتخاذ القرار الذي يراه مناسباً وبذلك أفشل محاولاتهم البائسة في الابتزاز السياسي وفي تعطيل الانتخابات.

أما قناعاتهم فنعتقد أنها قد وصلت إلى حد التعبير عن عدم رضاهم عن التحولات الديمقراطية والانجازات الأخرى المتحققة للوطن والمواطن معاً وكان يجب عليهم إنصافاً للحقيقة وتقديراً لنضال الجماهير ودور قواها الوطنية أن يعيدوا النظر في أدائهم السياسي والإعلامي ليبدوا أكثر إيجابية ووضوحاً موقف أحزابهم في اللقاء المشترك بدلاً من ضياع الوقت ببحثهم عن الأعذار أو بالتوجه نحو المماطلة والتسويق أو استخدامهم الأعيب الخارجة عن آداب العمل السياسي والإعلامي ونذكر هنا على سبيل المثال وليس الحصر أنه قبل أنتخابات 2006م وقع اللقاء المشترك مع المؤتمر الشعبي العام اتفاق المبادئ المؤيد والموقع من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية وبعد الانتخابات تم التوقيع على اتفاق تنفيذ توصيات بعثة الاتحاد الأوروبي بين اللقاء المشترك والمؤتمر الشعبي العام وذلك في «ديسمبر 2006م» وفي خطاب أمين عام الحزب الاشتراكي أمام المؤتمر الثالث والعشرين للاشتراكية الدولية الذي انعقد في العاصمة اليونانية أثينا قال:» ومما يؤسف له أننا نسمع اليوم الكثير من الأصوات التي تصدر في صورة نصائح من قبل ساسة وخبراء وصناع قرار يغدون إلى بلداننا على أن الديمقراطية تحتاج إلى وقت طويل وأنها لم تتحقق في أوروبا والغرب عموماً إلا بعد مئات السنين...» صحيفة «الثوري» الصادرة في 10/ 7/ 2008م.

وبهذا نصل إلى الحقيقة الواضحة التي تؤكد حالة القلق والاضطراب النفسي المصاب بها اللقاء المشترك إذ وقع على اتفاق المبادئ قبل انتخابات 2006 وبعد الانتخابات وقع على اتفاق تنفيذ توصيات البعثة الأوروبية واليوم يأسف لنصائح الساسة والخبراء وصناع القرار الذين وفدوا إلى البلد وقدموا المشورة والنصائح له، التي أكدت لهم في حينه سلامة الإنجازات والتحولات الديمقراطية وأن الأمور تحتاج إلى الوقت فقط، إلا أن البعض ممن تمرسوا على الابتزاز السياسي واستهوتهم لعبة تأزيم الأوضاع وإثارة الصراعات والتهديد بقدرتهم على جر الوطن اليمن الديمقراطي الموحد إلى ما لا تحمد عقباه، بهكذا أسلوب يظنون خطأ أنهم سيحضرون الوقت ليصلوا بطرق وأساليب غير مشروعة دستورياً وقانونياً ومدانة أخلاقياً ووطنياً إلى كرسي الحكم الذي صار مكفولاً بالتداول والسلمي ومن خلال الممارسة الديمقراطية المنظمة قانونياً لانتخابات رئاسية ونيابية حرة ومباشرة وتحضر وفود أجنبية جنباً إلى جنب فرق العمل من مؤسسات المجتمع المدني في بلادنا ليشهدوا شفافية وسلامة الإجراءات الانتخابية وعلى صحة نتائجها من خلال مشاركتهم الفاعلة من مراقبة العملية الانتخابية، إلا أن اللقاء المشترك كما يبدو تجاهل مثل هذه الحقيقة وقد يكون ذلك لأنهم ذاقوا مرارة نتائجها ولهذا على أحزاب اللقاء المشترك أن تتدارك نفسها وتخرج من دائرة الحقد والكراهية وتؤمن بالعمل الديمقراطي قولاً وعملاً فتعود بأدائها السياسي والإعلامي وسط الجماهير وتعلم أن ضجيجها لن يغير شيئاً في مسيرتنا الوحدوية والديمقراطية والتنموية الشاملة.

النقل والمواصلات.. من المسؤول

أحمد سعيد الماس

تم تحديد تعرفة أجور وسائل الركاب،العاملة بين مناطق المدن والمديريات وبين المحافظات في مدينة صنعاء وعدن وكذا في المحافظات،وعندما تم رفع سعر وقود المركبات في العام الماضي،ولكن تعرفة النقل هذه تم اختراقها ورفعها من قبل نقابة سائقي سيارات الأجرة أكثر من مرة!وبما يتوافق مع هواهم!،،ولم يحرك أحد ساكناً،بالرغم من القرارات الوزارية لوزارة النقل والمواصلات ووزارة الداخلية،الموضحة لذلك،وقد تم حينها إنتشار رجال المرور،ورجال الأمن في فرزات المحافظات جميعها لمراقبة سريان العمل بالتعرفة الجديدة ومراعاة التشديد لعدم التلاعب والزيادة بها،وفقاً وما هو محدد لكل مدينة ومحافظة،وذلك كونهم أي(إدارة المرور وإدارة الأمن العام)سلطة تنفيذية تعمل لتنفيذ وحماية ومراقبة تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة من قبل أجهزة الدولة المختلفة...ومنذ ذلك الحين لم تطرأ أي زيادة في الوقود،ووفت الدولة في وعودها،مع تقديم الدعم المناسب للوقود،وتوفيره في المحطات،وفي كل محافظات الجمهورية اليمنية،وإلى هنا كان الأمر جيداً في التزام الجميع بذلك القرار المُلزم،للسائقين والركاب على حدٍ سواء،

وعم الارتياح المواطنين لاستقرار تسعيرة الوقود،وتسعيرة الانتقال في سيارات وباصات الأجرة المختلفة،والعاملة بين مناطق المدن والمديريات وبين المحافظات..إلاأن الأمر في الأونة الأخيرة،وعند بروز أزمة وقود الديزل في البلاد،ظهرت إلى العلن بوادر أزمة جديدة مفتعلة من قبل نقابة سائقي سيارات الأجرة والسائقين!،وتمثلت هذه الأزمة الجديدة في رفع تسعيرة انتقال الركاب بين مناطق المدن والمديريات وبين المحافظات،بالرغم من استقرار سعر الوقود الذي لم تطرأ عليه أية زيادة تذكر!،وقد أدخلت هذه الزيادة الأخيرة غير القانونية!،أدخلت هذه الزيادة المواطن في(حيص بيص)،وظل يشتكي ويحتج كل يوم من جرائها؟لعل صوته يسمع،بين الفينة والأخرى صدمات وصراعات ومشادات،بينه وبين سائقي السيارات وباصات الأجرة!..كل ذلك يحدث تحت سمع وبصر المسؤولين الكرام!!ولم يتحرك منهم أحد ليضع حداً لهذا الاستهتار،ويعمل على محاسبة نقابة النقل للسيارات الأجرة،هذه النقابة المستهترة بوضع المواطن والمتحدّية لقرارات وقوانين الدولة،وكأنها هي من يسن ويشرّع القوانين في البلاد بمعية سائقي سيارات وباصات النقل الجشعين!،وعلى فرضهم هذه الزيادة الجديدة من أجور النقل،والعمل على إلغائها فوراً،قبل أن تخرج الأمور عن السيطرة ويصبح أمراً بيد النقابات والجمعيات الجشعة!!،فأين المسؤولون؟،وأين ذهبت السلطة التنفيذية الحامية لقوانين وقرارات الدولة!،وقبل كل ذلك حماية المواطن من الجشع والاستغلال في ظل غياب الرقابة الحكومية!،وجعل الوضع في البلاد ينساق نحو إنقلاب أمني وسعري،لذا نقول لهؤلاء المسؤولين،اعملوا على إنهاء هذه الفوضى في الزيادة الجديدة إلى حد الخروج عن السيطرة،ويكون المواطن في الأول والأخير ضحية لهذا الجشع والصمت واللامبالاة تجاه ما يحدث!..فشهر رمضان الكريم قد حل ضيفاً كريماً علينا وعليكم،وفيه الرحمة والمغفرة والعتق من النار،من رب العباد،فهلا تكونون أنتم أيها المسؤولون عنا أمام الله-رحماء بنا وبحال هذا المواطن التعيس،وكل عام وأنتم بخير .

بكل الاتجاهات

تونس تطلق أول تلفزيون ديني في أول أيام رمضان

الرئيس التونسي

تونس / 14أكتوبر/ رويترز:

أعلن في تونس إطلاق أول تلفزيون ديني في إطار خطط الحكومة لنشر الفكر الإسلامي المتسامح وقطع الطريق أمام الفكر المتطرف وأمام الفتاوى المثيرة للجدل التي تروجها فضائيات عربية.

وبدأ تلفزيون «حنبعل الفردوس» المملوك لرجل الأعمال العربي نصرة مؤسس أول تلفزيون خاص في تونس بث برامجه بآيات قرآنية.

وأصبح «حنبعل الفردوس» ثاني وسيلة إعلام دينية في البلاد بعد إذاعة «الزيتونة للقرآن الكريم» المملوكة لمحمد صخر الماطري صهر الرئيس زين العابدين بن علي والتي أطلقت مطلع شهر رمضان من العام الماضي.

وجاء إنشاء هذا التلفزيون الديني في وقت يتزايد فيه إقبال فئات واسعة من التونسيين على فضائيات دينية عربية تعرض فتاوى مثيرة للجدل.

ووصف أبو بكر الأخزوري وزير الشؤون الدينية التونسي هذا الأسبوع ما يُعرض في بعض هذه الفضائيات الدينية «بالسفاسف والفتاوى المُحَملة بالتخلف والرداءة».

وستبث فضائية «حنبعل الفردوس» التابعة لباقة قنوات « حنعبل» تراتيل للقرآن وأحاديث نبوية وأدعية وابتهالات وتفسير للقرآن وبرامج دينية تحث على الرحمة والتسامح والقيم النبيلة للإسلام. كما ستبث صلاة الجمعة.

ويرى محللون إن منح الترخيص لتلفزيون ديني خطوة هامة في إطار مجهودات الحكومة لنشر الفكر الإسلامي المتسامح بهدف درء أي تطرف قد يهدد الشبان.

وأكد الرئيس التونسي في وقت سابق على ضرورة الاهتمام بالشبان وتوعيتهم لدرء خطر التطرف عنهم في وقت يتزايد فيه نشاط الجماعات الإسلامية في شمال أفريقيا.

واعظ نيجيري لديه 86 زوجة ويرغب في المزيد

هو وزوجاته

ابوجا/14أكتوبر/ رويترز:

يرغب واعظ إسلامي نيجيري يبلغ من العمر 84 عاما ولديه 86 زوجة في الزواج بأخريات رغم صدور أمر له من الزعماء الإسلاميين المحليين بتطليق جميع نسائه إلا أربعا.

وأفادت صحيفة نيجيرية بان الزعماء الدينيين المحلين أمروا محمد بيلو الذي يعيش في ولاية النيجر بوسط نيجيريا مع زوجاته و170 طفلا على الأقل بتطليق 82 من زوجاته أو ترك المنطقة.

وقالت بعض الصحف انه وافق في اجتماع مع مسؤولين محليين على تطليق جميع زوجاته إلا أربعا وطلب مزيداً من الوقت لإعادتهن إلى عائلاتهن ولكن المتحدث باسمه محمد طاهر نفى وجود مثل هذا الاتفاق.

وقال طاهر «لن يطلق أحدا من زوجاته. بل انه ينوي أن يتزوج المزيد من النساء.»

وأضاف «منذ إن تزوج أولئك النسوة لم يتسول احد من نسائه أو أطفاله الطعام أو المال. انه لم يخرق أي قانون ولم ترتكب أي من زوجاته أي مخالفة تكون أساسا للطلاق.»

ويقول أغلب العلماء المسلمين إن الإسلام يسمح للرجال بالزواج حتى أربع نساء في أي وقت ولكن يجب معاملتهن بالتساوي.

وتلقى بيلو عددا من التهديدات بالقتل خلال الأسابيع القليلة الماضية بعد أن بدأ الاعلام النيجيري في تناول حياته الزوجية غير المألوفة.

وقال طاهر «في بعض الاحيان يتصل بنا أشخاص ويخفون أرقام هواتفهم ويخبروننا إنهم قادمون لقتله وكل شخص في المجمع إذا لم يرحل.»

وأضاف «هل هذا عدل.. أي جرم ارتكب...»